

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري:
دراسة تطبيقية على التحول الإداري في الجهات الحكومية السعودية

أسم الطالب
غنية عمر
رقم الجامعي

221001466

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبد الرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

السنة الثالثة - الفصل الثالث - يونيو 2025م.

جدول المحتويات

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	3
1.1. المقدمة:	4
1.2. مشكلة الدراسة	5
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	5
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	5
1.3. أهمية الدراسة	6
1.3.1. على المستوى النظري:	6
1.3.2. على المستوى التطبيقي:	6
1.4. أسئلة الدراسة	7
1.5. أهداف الدراسة	7
1.6. فرضيات الدراسة	8
1.7. نموذج الدراسة	8
1.8. منهجية الدراسة	9
1.9. الدراسة الميدانية	10
1.10. مخطط المشروع المقترح	11
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
1	
2	
2.1. المقدمة:	15
2.2. المتغير المستقل	15
2.3. المتغير التابع	16
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	16

17	2.5.الخاتمة
18	قائمة المراجع

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

يشهد العالم في العصر الحديث ثورة معلوماتية هائلة، تُعد البيانات الضخمة من أبرز ملامحها، حيث أصبحت مصدرًا استراتيجيًا تعتمد عليه المؤسسات لاتخاذ قرارات فعّالة وسريعة. وتزداد أهمية هذه التطبيقات في القطاع الحكومي، لاسيما مع توجه المملكة العربية السعودية نحو التحول الرقمي ضمن رؤية 2030، والذي يتطلب أدوات وتقنيات متقدمة لتحليل البيانات وتوظيفها في خدمة الإدارة. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية، ومدى مساهمتها في تعزيز كفاءة وفعالية القرارات ضمن بيئة العمل الإداري المتجددة

1.1. المقدمة:

تشمل المقدمة الخمس مراحل لكتابة المقدمة

تكتب المقدمة في صورة فقرات فقط

شهد العالم خلال العقدين الماضيين تطوراً كبيراً في تقنيات معالجة البيانات وتخزينها، مما أدى إلى بروز مفروم البيانات الضخمة كأحد الأدوات الفعّالة في دعم عمليات اتخاذ القرار في مختلف

القطاعات.

وتماشياً مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، أصبح التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية في تطوير أداء الجهات الحكومية، وذلك من خلال توظيف التقنيات الحديثة مثل البيانات الضخمة

لتحسين كفاءة وجودة الخدمات.

وبالرغم من توفر بنية تحتية تقنية متقدمة في العديد من الجهات الحكومية، إلا أن مدى الاستفادة من البيانات الضخمة في دعم القرار الإداري لا يزال غير واضح ويتطلب البحث والدراسة.

ومن هذا المنطلق، جاءت فكرة هذا البحث لدراسة دور تطبيقات البيانات الضخمة في تعزيز عملية اتخاذ القرار الإداري، مع التركيز على التجربة السعودية في هذا المجال.

ويُتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم جهود الجهات الحكومية في تطبيق أفضل الممارسات والاستفادة من البيانات المتاحة بشكل فعّال لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

1.2. مشكلة الدراسة

يتم كتابة مقدمة بسيطة في شكل فقرة

يتم تقسيم المشكل إلى فصول نظرية وعملية على الرغم من توفر العديد من تقنيات البيانات الضخمة داخل البيئة الحكومية، إلا أن هناك فجوة بين هذه الإمكانيات وبين الاستخدام الفعلي لها في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري، مما يستدعي تسليط الضوء على هذه الفجوة من الجانبين النظري والتطبيقي.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

1. قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين تطبيقات البيانات الضخمة واتخاذ القرار الإداري في السياق الحكومي المحلي.
2. نقص الأطر النظرية التي توضح كيفية دمج البيانات الضخمة في النماذج الإدارية الحالية. 3. محدودية البحوث العربية في مجال تحليل البيانات الضخمة في القطاع الحكومي.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

1. ضعف تفعيل العملي لتطبيقات البيانات الضخمة في الجهات الحكومية السعودية. نقص الكفاءات المتخصصة في تحليل البيانات الضخمة واتخاذ القرار بناءً عليها.
2. عدم وجود آليات واضحة لتقييم فعالية استخدام البيانات الضخمة في دعم القرار الإداري.
3. السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية السعودية؟

ينتهي هذا الجزء بالسؤال الرئيسي

دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على التحول الإداري في الجهات الحكومية السعودية

1.3. أهمية الدراسة

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إسهامها بتوسيع القاعدة المعرفية المتعلقة بتطبيقات البيانات الضخمة في الإدارة العامة، لا سيما في السياق الحكومي للمملكة العربية السعودية. فرغم تنامي الاهتمام العالمي بهذا المجال، إلا أن الأدبيات العربية ما تزال تعاني من ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين البيانات الضخمة واتخاذ القرار الإداري في بيئة العمل الحكومي.

كما تسعى الدراسة إلى سد الفجوات المعرفية النظرية من خلال بناء إطار مفاهيمي يوضح آليات توظيف البيانات الضخمة، وأثرها على تحسين كفاءة القرار الإداري، مما يُتيح للباحثين وطلاب الدراسات العليا تطوير أبحاث مستقبلية في مجالات التحول الرقمي، الحوكمة الذكية، وتحليلات البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة نموذجاً نظرياً متكاملًا يُمكن اعتماده كأداة تحليلية لتقييم فعالية تطبيقات البيانات الضخمة في قطاعات حكومية أخرى.

1.3.1. على المستوى النظري:

تبرز أهمية هذه الدراسة على المستوى النظري في كونها تسعى لتوسيع الإطار العلمي حول تطبيقات البيانات الضخمة في المجال الإداري، وتحديدًا في بيئة العمل الحكومي، التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال. وتوفر الدراسة معالجة علمية حديثة لموضوع لا يزال في طور النضج في الأدبيات العربية، مما يساهم في سد فجوة معرفية قائمة، ويمنح الباحثين والدارسين مرجعًا يمكن البناء عليه مستقبلاً. كما تساهم في إثراء المفاهيم النظرية المتعلقة بالعلاقة بين استخدام التكنولوجيا الحديثة، خصوصًا البيانات الضخمة، وبين كفاءة وجودة اتخاذ القرار الإداري. وتقدم الدراسة تصوّرًا نظرياً متكاملًا يربط بين التحول الإداري والتطورات التقنية، وتفتح المجال أمام دراسات مقارنة بين القطاعات المختلفة داخل المملكة وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، فهي تدعم الاتجاهات الحديثة في الإدارة الرقمية وتبرز أهمية دمج التكنولوجيا في العمليات الإدارية لتطوير الممارسات التنظيمية وتحقيق الشفافية والكفاءة.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في واقعيتها وتركيزها على الاستخدام الفعلي لتطبيقات البيانات الضخمة داخل الجهات الحكومية السعودية، مما يمنحها بعداً عملياً قوياً. فهي لا تكتفي بالطرح النظري، بل تقدم توصيات موجهة يمكن أن تساهم في تحسين آليات اتخاذ القرار الإداري بناءً على تحليل البيانات الدقيقة. ومن خلال تحليل النتائج الميدانية، توفر الدراسة مؤشرات حقيقية يمكن أن تُستخدم في تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتحول الرقمي. كما تساعد صناع القرار في تبني نماذج عملية قائمة على استغلال البيانات الضخمة بفعالية، مما ينعكس على سرعة ودقة اتخاذ القرار وتقليل الهدر الإداري. وتعتبر هذه الدراسة أداة دعم لاتجاهات التطوير المؤسسي من خلال توضيح التحديات التي قد تواجه الجهات الحكومية عند تطبيق هذه التقنيات، وتقدم حلولاً عملية لها. علاوة على ذلك، فهي تواكب التوجه الوطني نحو بناء حكومة رقمية ذكية وتُعد مساهمة مباشرة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 فيما يخص التحول الإداري والتقني.

1.4. أسئلة الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة، وسعيًا لتحقيق أهدافها، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

- ما مدى مساهمة تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية السعودية في ظل التحول الإداري؟

ويُفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي:

1. ما مدى وعي العاملين في الجهات الحكومية السعودية بمفهوم البيانات الضخمة وأهميتها؟
2. ما أنواع تطبيقات البيانات الضخمة المستخدمة حاليًا في بيئة العمل الحكومي؟
3. كيف تسهم تطبيقات البيانات الضخمة في تحسين جودة وكفاءة اتخاذ القرار الإداري؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق واستخدام تقنيات البيانات الضخمة؟
5. ما مدى ارتباط استخدام البيانات الضخمة بنجاح التحول الإداري في الجهات الحكومية؟
6. ما أبرز التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز توظيف البيانات الضخمة في دعم عملية اتخاذ القرار في القطاع الحكومي؟

1.5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في فهم دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية السعودية، وتتحدد هذه الأهداف كما يلي:

1. توضيح مفهوم البيانات الضخمة وأهميتها في مجال الإدارة والقطاع الحكومي.
2. التعرف على واقع استخدام تطبيقات البيانات الضخمة في الجهات الحكومية السعودية.
3. تحليل تأثير تطبيقات البيانات الضخمة على جودة وكفاءة اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية.
4. تحديد التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في توظيف تقنيات البيانات الضخمة في عملية اتخاذ القرار.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز استخدام تطبيقات البيانات الضخمة بما يدعم التحول الإداري ويُسهم في تحسين الأداء الحكومي.

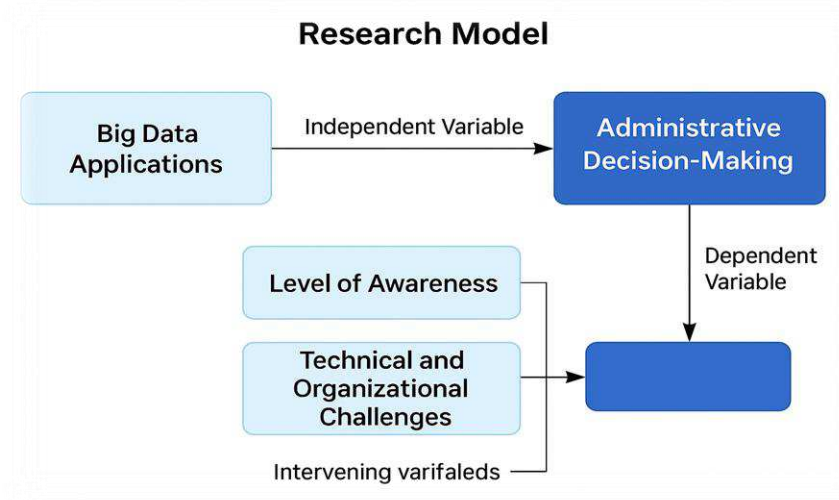
1.6. فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، تفترض هذه الدراسة الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها:

1. توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مدى استخدام تطبيقات البيانات الضخمة وجودة اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية السعودية.
2. يؤدي توظيف تطبيقات البيانات الضخمة إلى تحسين كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية.
3. تواجه الجهات الحكومية تحديات تقنية وتنظيمية تؤثر على فعالية استخدام تطبيقات البيانات الضخمة في دعم القرارات الإدارية.
4. يساهم مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين في الجهات الحكومية بمفهوم البيانات الضخمة بشكل إيجابي في مدى استخدامهم لهذه التطبيقات في العمل الإداري.
5. يرتبط استخدام تطبيقات البيانات الضخمة ارتباطاً إيجابياً بنجاح جهود التحول الإداري في الجهات الحكومية السعودية.

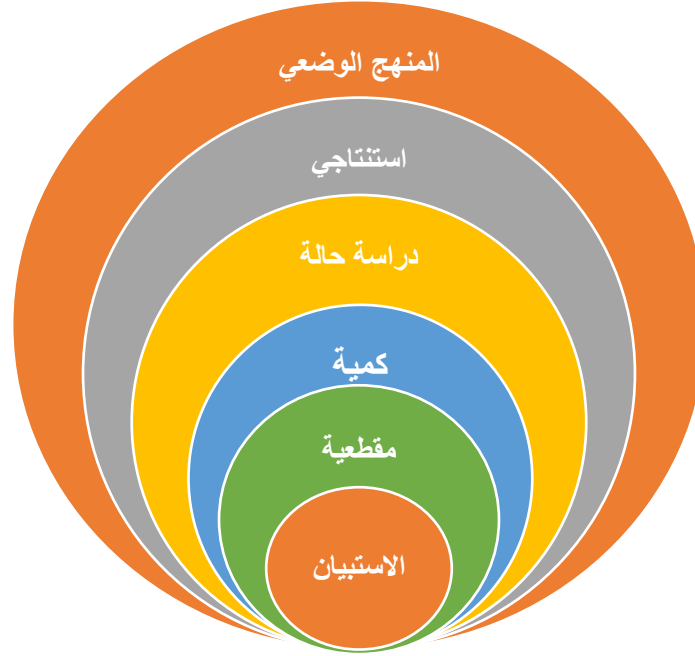
1.7. نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على الربط بين تطبيقات البيانات الضخمة ودورها في دعم اتخاذ القرار الإداري ضمن الجهات الحكومية السعودية في ظل التحول الإداري. يوضح النموذج كيف تؤثر تطبيقات البيانات الضخمة (المتغير المستقل) على جودة وفعالية اتخاذ القرار الإداري (المتغير التابع)، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الوسيطة مثل مستوى الوعي والتحديات التقنية والتنظيمية التي قد تؤثر على هذه العلاقة. ويسعى النموذج إلى تقديم فهم شامل للتفاعل بين هذه المتغيرات، مما يساعد في توضيح كيفية استخدام البيانات الضخمة لتحسين الأداء الإداري وتحقيق أهداف التحول الإداري.



منهجية الدراسة

1. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة الذي يهدف إلى وصف واقع استخدام تطبيقات البيانات الضخمة وتحليل دورها في دعم اتخاذ القرار الإداري داخل الجهات الحكومية السعودية، خصوصاً في سياق التحول الإداري. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من الواقع، ثم تحليلها لاستخلاص النتائج التي تساهم في فهم الظاهرة المدروسة والتوصية بشأنها.
2. كما استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال دراسة حالة أو تحليل ميداني لجهة حكومية محددة يتم تطبيق أدوات البحث عليها، بما يعزز الجانب العملي للبحث ويجعل نتائجه أكثر واقعية وارتباطاً بالبيئة الإدارية السعودية.
3. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، لكونها من أكثر الأدوات كفاءة في الوصول إلى عدد كبير من المستجيبين من فئة الموظفين والإداريين في الجهات الحكومية. وتم تصميم الاستبانة بما يتوافق مع أهداف الدراسة وأسئلتها، وتم التحقق من صدقها وثباتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
4. وسيتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب مثل SPSS، لاستخلاص المؤشرات والدلالات التي تساعد في تفسير العلاقة بين تطبيقات البيانات الضخمة وبين دعم اتخاذ القرار الإداري



الشكل (2) ملخص منهجية البحث

المصدر: البحث

1.8. الدراسة الميدانية

في ضوء أهداف الدراسة وطبيعتها التطبيقية، تم تنفيذ دراسة ميدانية لاستقصاء آراء الموظفين الإداريين في إحدى الجهات الحكومية السعودية حول دور تطبيقات البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار الإداري، وذلك ضمن سياق التحول الإداري الذي تشهده المملكة العربية السعودية. وقد استُخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

تم إعداد الاستبانة بناءً على الإطار النظري للدراسة وأهدافها، حيث اشتملت على ثلاثة محاور رئيسية:

1. واقع استخدام تطبيقات البيانات الضخمة في الجهة الحكومية
2. مدى تأثير تلك التطبيقات على دعم اتخاذ القرار الإداري
3. التحديات التي تواجه استخدام البيانات الضخمة في البيئة الإدارية

تم التحقق من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكّمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الإدارة ونظم المعلومات، كما تم قياس ثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وبلغت قيمة الثبات (0.87)، وهي نسبة مقبولة تدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

شملت الدراسة توزيع الاستبانة على عينة مكونة من 100 موظف وموظفة يعملون في الإدارة والتخطيط وتقنية المعلومات في الجهة المستهدفة، وتم جمع البيانات خلال الفترة من 10 مايو 2025م حتى 10 يونيو 2025م. وقد تم استرجاع عدد 92 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة بلغت 92%.

بعد جمع البيانات، تم إدخالها إلى برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل:

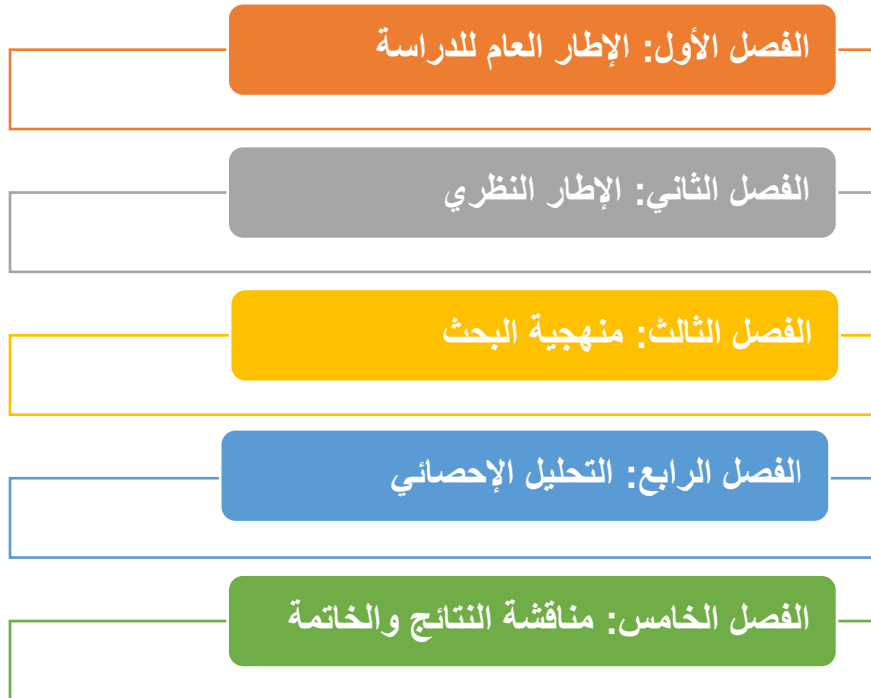
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات المحاور
- اختبار "ت" T-Test واختبار تحليل التباين ANOVA عند الحاجة، لاختبار الفرضيات إن وجدت

وقد ساعد هذا التحليل في الكشف عن العلاقة بين استخدام تطبيقات البيانات الضخمة وفاعلية اتخاذ القرار الإداري، كما أظهر التحديات والعوامل التي تعزز أو تعيق استخدام هذه التطبيقات في السياق الإداري الحكومي.

1.9. مخطط المشروع المقترح

جاء هذا المشروع في خمسة فصول رئيسية، تم ترتيبها بشكل مترابط ومنهجي لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أسئلتها، أهدافها، أهميتها، حدودها، المفاهيم الرئيسية، ومنهجية الدراسة.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ويتناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيانات الضخمة، وأدواتها، ودورها في دعم اتخاذ القرار الإداري، بالإضافة إلى عرض لأبرز الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
- الفصل الثالث: منهجية الدراسة ويستعرض المنهج المستخدم، مجتمع الدراسة وعينتها، أداة الدراسة، أساليب جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى الإجراءات التي تم اتباعها أثناء الدراسة الميدانية.
- الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ويشمل عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية، وتحليلها إحصائياً وفقاً لمحاور الاستبانة، بالإضافة إلى مناقشة هذه النتائج في ضوء ما تم استعراضه في الإطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الخامس: النتائج والتوصيات ويتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى أبرز التحديات والمقترحات المستقبلية



2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

أجرى السهيمي (2025م) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية استخدام البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار في القطاع الحكومي السعودي، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. استخدم الباحث أداة الاستبانة على عينة مكونة من (382) موظفًا حكوميًّا، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة وبين جودة وسرعة وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارية. كما أوضحت الدراسة أن البيانات الضخمة تُساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتطوير الأداء المؤسسي، إلا أنها تواجه تحديات مثل ضعف جودة البيانات، نقص الكوادر المتخصصة في تحليل البيانات، والمقاومة الداخلية للتغيير الإداري.

رابط الدراسة:

[اضغط هنا](#)

الفقرة الثانية: دراسة منشورة في مؤتمر (ScitePress 2024م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر حوكمة البيانات على عملية اتخاذ القرار داخل الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على دور البيانات الضخمة في دعم ذلك. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، حيث أجريت مقابلات مع مجموعة من الموظفين في القطاع الحكومي. وأظهرت النتائج أن وجود نظام فعال لحوكمة البيانات يؤدي إلى تحسين جودة البيانات وتكاملها، مما ينعكس بشكل مباشر على دقة وفعالية القرارات الإدارية. كما أكدت الدراسة على أن تعزيز الثقة في البيانات وتحسين إدارتها يُعتبر أحد المحركات الرئيسية لتحسين عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية.

رابط الدراسة:

[اضغط هنا](#)

الفقرة الثالثة: دراسة حول مراكز البيانات في السعودية (2023م)

تناولت هذه الدراسة دور مراكز البيانات الوطنية في المملكة العربية السعودية في معالجة وتحليل البيانات الضخمة، وكيفية دعمها لعمليات اتخاذ القرار الإداري في الجهات الحكومية. وأكدت الدراسة على أهمية البنية التحتية التقنية المتقدمة، مثل الحوسبة السحابية وتقنيات إنترنت الأشياء، في تعزيز قدرة الجهات الحكومية على تحليل كميات ضخمة من البيانات بدقة وسرعة. كما أشارت إلى أن تطوير هذه البنية التحتية يساهم في تحقيق تحول إداري فعال ومستدام، مع ضرورة الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية المختصة.

رابط الدراسة:

[اضغط هنا](#)

الفقرة الرابعة: دراسة عن الذكاء الاصطناعي والحوكمة في السعودية (2024م)

ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في دعم الحوكمة واتخاذ القرار داخل الجهات الحكومية السعودية، وأبرزت كيف يُمكن للتقنيات الحديثة أن تحسن من جودة الأداء الحكومي وتسرع من عمليات اتخاذ القرار. كما أكدت على أهمية الدمج بين البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحقيق رؤية المملكة 2030، مع التركيز على بناء نظم دعم قرار متطورة تعتمد على التحليل الذكي للبيانات، مما ينعكس إيجابياً على فاعلية وكفاءة الإدارة الحكومية.

رابط الدراسة:

[اضغط هنا](#)

2.1. المقدمة:

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية لأي بحث علمي، إذ تمكّن الباحث من الاطلاع على ما تم التوصل إليه في موضوع الدراسة، والتعرف على التجارب والخبرات السابقة التي ساهمت في تطوير هذا المجال. وفي ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع البيانات الضخمة ودورها في تحسين عمليات اتخاذ القرار الإداري، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، مع التركيز على البيئة السعودية. ويساعد هذا الاستعراض في تحديد الثغرات البحثية ويوفر الإطار النظري اللازم لفهم متطلبات التحول الإداري الحديث المبني على البيانات

2.2. المتغير المستقل

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو تطبيقات البيانات الضخمة، والتي تشمل جميع التقنيات والأدوات والأنظمة التي تستخدم لجمع ومعالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات بهدف دعم عمليات اتخاذ القرار الإداري. ويتضمن هذا المتغير جوانب متعددة مثل:

- نظم إدارة البيانات وتحليلها
- تقنيات الحوسبة السحابية
- أدوات دعم القرار الذكي
- مستوى استخدام وتبني تطبيقات البيانات الضخمة في الجهات الحكومية

يركز هذا المتغير على كيفية توظيف هذه التطبيقات في البيئة الإدارية لتعزيز سرعة ودقة وكفاءة اتخاذ القرارات، وهو العامل الأساسي الذي تؤثر به الدراسة على المتغير التابع (اتخاذ القرار الإداري)

2.3. المتغير التابع

المتغير التابع في هذه الدراسة هو اتخاذ القرار الإداري، ويشير إلى العملية التي يتم من خلالها اختيار البدائل أو الحلول المناسبة لتنفيذ الأهداف التنظيمية في الجهات الحكومية. ويتضمن هذا المتغير عدة أبعاد رئيسية مثل:

- سرعة اتخاذ القرار
- دقة وجودة القرار
- كفاءة تنفيذ القرار
- القدرة على التنبؤ والتخطيط المستقبلي

وتُدرس هذه الأبعاد لتقييم مدى تأثير تطبيقات البيانات الضخمة على فاعلية ودقة القرارات الإدارية المتخذة، ومدى مساهمة هذه التطبيقات في تحسين الأداء الإداري العام

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تتمثل العلاقة الأساسية في هذه الدراسة في تأثير تطبيقات البيانات الضخمة (المتغير المستقل) على جودة وفعالية اتخاذ القرار الإداري (المتغير التابع) داخل الجهات الحكومية السعودية. حيث يُفترض أن استخدام تقنيات البيانات الضخمة وأدواتها يسهم بشكل مباشر في تحسين سرعة ودقة القرارات الإدارية، من خلال توفير معلومات دقيقة وتحليلات معمقة تدعم صانعي القرار.

وتؤدي تطبيقات البيانات الضخمة إلى تعزيز قدرة الجهات الحكومية على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتقليل المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة الأداء الإداري وتحقيق أهداف التحول الإداري في المملكة. لذلك، تركز الدراسة على تحليل مدى قوة وتأثير هذه العلاقة من خلال البيانات الميدانية المستحصلة.

2.5. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة مدى التحول النوعي الذي يمكن أن تُحدثه تطبيقات البيانات الضخمة في مسار اتخاذ القرار الإداري داخل الجهات الحكومية السعودية، حيث لم تعد مجرد أدوات تقنية بل أصبحت شريكًا استراتيجيًا في صناعة القرار. إن دمج البيانات الضخمة في العمليات الإدارية لا يعزز فقط من سرعة وجودة القرارات، بل يفتح آفاقًا جديدة للتخطيط المستقبلي الذكي، والابتكار المؤسسي، وتحقيق التنمية المستدامة التي تتشدها المملكة في رؤيتها الطموحة.

ورغم التحديات التي تواجه التطبيق، من نقص المهارات التقنية إلى الحاجة لبنية تحتية متطورة، إلا أن هذه الدراسة تؤكد أن المستقبل مفتوح على مصراعيه أمام الجهات الحكومية التي تستثمر في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، فإن تبني ثقافة البيانات وتطوير القدرات الفنية هو السبيل الأمثل لتحقيق مزيد من النجاحات في دعم اتخاذ القرار الإداري، بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي ويضع المملكة في مقدمة الدول الرائدة في الحكمة الذكية

قائمة المراجع

- السهيمي، محمد سعيد. (2025). تطبيق اتخاذ القرار المستند إلى البيانات في القطاع الحكومي السعودي: طريق نحو التقدم. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/LzEKt>
- المؤتمر العلمي (2024). ScitePress. تقييم أثر حوكمة البيانات على اتخاذ القرار في السعودية. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/mqvXN>
- المالكي، عبدالله، والعتبي، سعيد. (2023). مراكز البيانات في المملكة العربية السعودية ودورها في معالجة البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/XxGV2>
- القحطاني، حسين. (2024). الذكاء الاصطناعي والحوكمة في السعودية: دور الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/GzAN1>
- الغامدي، فاطمة. (2020). تقييم دور تحليلات البيانات الضخمة في تحسين اتخاذ القرار الأكاديمي: دراسة حالة نظام “إتقان” بجامعة الملك سعود. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/qAQS2>
- الخطيب، ريم. (2020). أثر البيانات الضخمة على عمليات اتخاذ القرار في الجامعات الفلسطينية. تم الاسترجاع من: <https://shorturl.at/qJWZ2>